قالمة في 2024/1/15

قسم علم الاجتمـــــــاع

السنة الـ2ماستـــر(تنظيم وعمل)

## الأسئلة الخاصة بامتحان مقياس (دراسات سوسيولوجية حول العمل في الجزائر)

س1 ـ عرفت منظومة العمل في المؤسسات العمومية الاقتصادية عموما بدءا من ثمانينيات القرن الماضي ونتيجة لعوامل داخلية وخارجية تحولا في بنائها ووظائفها. ماهي هذه العوامل؟ وماهي صور هذا التحول.

س2 ـ ماهي العوامل التي حالت دون حسن اندماج أغلب المؤسسة الجزائرية في المنظومة الاقتصادية الجديدة(اقتصاد السوق).

س4 ـ لماذا تراجع دور النقابات العمالية عن الأدوار المنوطة بها في ظل توجه المؤسسات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق؟

**الاجابة النموذجية:**

ج1 ـ عرفت منظومة العمل في المؤسسات الاقتصادية العمومية بدأ من سنة 1988 ونتيجة لأوضاع داخلية(عجز الميزانية وتراجع المداخيل المالية، فشل أغلبية المؤسسات في تحقيق أهدافها...) وعوامل وإملاءات خارجية(سقوط المنظومة الاشتراكية والتوجه العالمي نحو اقتصاد السوق، وانفراد المؤسسات المالية الدولية بمصائر الدول...) تحولا جذريا في بنائها ووظائفها؛ تم بمقتضاه اعتماد أسلوب جديد من الإصلاحات بشأن هذه المؤسسات يقضي باعتماد اقتصاد السوق كبديل للاقتصاد المخطط الذي أثبت عجزه. وكان لهذا التحولات انعكاسات سلبية على منظومة العمل، ومكانة العمال وظروفهم الاقتصادية والاجتماعية فيها، خاصة مع شروع البلاد في الإصلاحات الكبرى التي أملتها المؤسسات المالية الدولية(ب.ع، ص.ن.د) ومن صور هذا التحول مايلي:

1. حل المؤسسات العاجزة كليا وتسريح عمالها وإعادة هيكلة القادرة منها على المنافسة عن طريق تخليصها من الأعباء المالية المترتبة عليها سابقا، وتخليصها من الفائض في الموارد البشرية عن طريق إجراءات التسريح والإحالة على البطالة والتقاعد المسبق أو النسبي... وإعطائها الاستقلالية أسوة بمثيلتها في القطاع الخاص، واستبعاد الوصايا التي كانت تمارس عليها من الأجهزة المركزية سابقا...وبالتالي أصبحت هذه المؤسسات شخصا اعتباريا وتجاريا وماليا متميزا ، تخضع لأحكام ومبادئ القانون التجاري أسوة بمثيلاتها في القطاع الخاص، مما قد يعرضها للإفلاس في حالة الفشل والإخفاق في تحقيق أهدافها.

2 ـ فصل المنظومة التشريعية المتعلقة بعلاقات العمل في المؤسسة الاقتصادية عن نظيرتها في إدارات ومؤسسات الوظيفة العمومي (القانون 11/90 المتعلق بعلاقات العمل).

3 ـ وقف احتكار المؤسسة الاقتصادية الوطنية للسوق وفتح المجال للمنافسة الاجنبية في هذا المجال.

4 ـ إقرار التعددية النقابية مما فسح المجال لإنشاء نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

5 ـ التراجع التدريجي للدولة في تأمين بعض الخدمات المجانية (الصحة، السكن ، النقل...)، وتخلي المؤسسات عن تأمين الخدمات الاجتماعية للعمال بدعوى أن هذه الخدمات تستنفذ موارد هذه المؤسسات، بالرغم من أن الدولة كفلت تمويل هذه الخدمات(نسبة3بالمائة).

6 ـ تسريح ألاف العمال وإحالتهم على البطالة وخاصة مع دخول البلاد بكل قواها في الإصلاحات التأسيسية من خلال الاتفاق مع المؤسسات المالية الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي...). كما اتجهت المؤسسات في تسييرها الى تغليب الوظيفة الاقتصادية عن الوظيفة الاجتماعية عكس ما كان سائدا في المؤسسة الاشتراكية.

7 ـ على عكس الممارسات السابقة لم تعد المنافع والامتيازات في العمل تقدم دون ارتباطها بالإنتاج؛ بل أصبحت تربط بالمرجعية القائمة على النجاعة والمردودية، وإعادة الاعتبار لقيم العمل الايجابية.

8 ـ تقلص دور العمال في أجهزة التسيير، حيث أسند إلى ممثلين فقد في مجلس التسيير رغم وجود ثلاث أجهزة تقوم على تسيير المؤسسة(الجمعية العامة، مجلس الإدارة، جهاز التسيير)عكس النظام السابق ودور العمال في ذلك.

9 ـ أن التشريعات المعتمدة اعطت حيزا معتبرا لاجتهادات المسيرين في إدارة علاقات العمل. حيث خص المشرع في القانون (11/90) حقوق العمال بمادتين، ووجباتهم بمادة واحدة؛ عكس القانون السابق الذي اسهب في ذلك بتخصيصة21 مادة للحقوق و17 للواجبات.

أما عن دور النقابة ممثلة خاصة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يعتبر الشريك الوحيد للسلطة في صياغة ورسم خطط وبرامج هذا التحول فهو دور سلبي لدرجة التآمر في بعض المواقف على مصير المؤسسة العمومية والعمال. وذلك يعود إلى:

ا ـ تاريخيا فأن هذا التنظيم هو وليد النظام السياسي ومن صلبه(منظمة من منظمات الحزب الحاكم الجماهيرية)، وبقي بهذه الصفة لدى السلطات العمومية، حيث أشرك في كل مراحل هذا التحول. ولم يأتي نتيجة نضالات وتضحيات. وحتى المكاسب المحققة للعمال سابقا لم يكن له يدا فيها، بل جاءت لدواعي سياسية واجتماعية أخرى.

ب ـ أن هذا التنظيم ونظرا لاهتزاز موقعه لدى العمال(تخلي العمال عنه والانضمام لنقابات مستقلة)، أصبح يوالي السلطات العمومية في كل سياساتها.

ج ـ أن هذا التنظيم لا يتوفر على كفاءات حقيقية قادرة على مفاوضة السلطة وفرض انصياعها لمطالب العمال والمحافظة على المؤسسة العمومية. ولم تختار ديمقراطيا لتمثيل العمال أحسن تمثيل.

ج2ـ واجهت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية العمومية عدة صعوبات ومعوقات منها ما هو اقتصادي، ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما يتعلق بثقافة المجتمع والذهنيات، وما يرتبط بها من قيم في العمل تأسست في ظل النظام الاشتراكي؛ والتي حالت دون حسن اندماجها في اقتصاد السوق. من بينها:

ا ـ ضعف الجهاز المالي والمصرفي ، وعدم قدرة البنوك على مسايرة السوق المالي الجديد. وهو ما حال دون انطلاقة حقيقية للإصلاحات الاقتصادية.

ب ـ النقص الرهيب في النظام الإداري للمؤسسات الاقتصادية، والثقافة الإدارية التقليدية التي لم تستطع أن تساير منطقيا متطلبات اقتصاد السوق. وحتى الموارد البشرية المشهود لها بالكفاءة والخبرة تم التخلي عنها لصالح عصابة الانتهازيين والجهلة و...

ج ـ مشكلة تطبيق القوانين الاقتصادية العالمية، وعدم القدرة على صياغة نظم وقوانين ونماذج تتوافق وتساير منطقيا الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمع الجزائري.

د ـ الوضع السياسي غير المستقر الذي كانت عليه البلاد وقتها، وتوجيه الدولة كل جهودها للوضع الأمني على حساب الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد.

هـ ـ سيادة روح الإتكالية والقيم السلبية للعمل الموروثة عن النظام السابق وما ارتبط بها من أساليب لتنظيمية بالية.

ج3 ـ إن تراجع دور النقابة ممثلة خاصة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي يعتبر الشريك الوحيد للسلطة في صياغة ورسم خطط وبرامج هذا التحول، والدور ال سلبي الذي لعبته لدرجة التآمر في بعض المواقف على مصير المؤسسة العمومية والعمال. وذلك يعود إلى:

ا ـ تاريخيا فأن هذا التنظيم هو وليد النظام السياسي ومن صلبه(منظمة من منظمات الحزب الحاكم الجماهيرية)، وبقي بهذه الصفة لدى السلطات العمومية، حيث أشرك في كل مراحل هذا التحول. ولم يأتي نتيجة نضالات وتضحيات. وحتى المكاسب المحققة للعمال سابقا لم يكن له يدا فيها، بل جاءت لدواعي سياسية واجتماعية أخرى.

ب ـ أن هذا التنظيم ونظرا لاهتزاز موقعه لدى العمال(تخلي العمال عنه والانضمام لنقابات مستقلة)، أصبح يوالي السلطات العمومية في كل سياساتها.

ج ـ أن هذا التنظيم لا يتوفر على كفاءات حقيقية قادرة على مفاوضة السلطة وفرض انصياعها لمطالب العمال والمحافظة على المؤسسة العمومية. ولم تختار ديمقراطيا لتمثيل العمال أحسن تمثيل.

موفقيـــــــــــــــن ان شاء الله

الأستاذ: ع ع جاهمي